

المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

التقرير النهائي لانتخابات المجلس البلدي

الملخص التنفيذي

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات المجلس البلدي الحادية عشر التي جرت في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٩/٢٨م شكلت جمعية الشفافية الكويتية (المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات)، فريقاً محلياً ضم (٣٤) مراقباً، توزعوا على الدوائر الانتخابية العشر.

كما قام الفريق المحلي في المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات بزيارة مقار اقتراع في جميع الدوائر الانتخابية العشر، وخرج بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلاً في هذا التقرير.. وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة الانتخابات الحادية عشر للمجلس البلدي، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا المشرفة على سير الانتخابات وكذلك الجهات المعنية في إدارة العملية الانتخابية يستحق الثناء والشكر، كما أن السماح للمراقبين المحليين في متابعة الانتخابات أمر يبعث على الاعتزاز.

أملين ان يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية، لتحقيق المزيد من تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات.

متمنين للكويت وشعبها التوفيق ولأعضاء المجلس البلدي الجدد من المنتخبين والمعنيين النجاح في تحقيق التنمية.

جمعية الشفافية الكويتية
المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

تمهيد:

بعد صدور المرسوم الأميري رقم (٢٣٧ لسنة ٢٠١٣) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس البلدي، حيث تحدد موعد الاقتراع في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٩/٢٨م، قامت المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات التابعة لجمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمالها وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات المجلس البلدي للتأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

فبعد أن تم فتح باب الترشح لعضوية المجلس البلدي حتى يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٨/٢٨، ثم أغلق باب الانسحاب من الترشح يوم الجمعة ٢٠١٣/٩/٦م، فقد بلغ عدد المرشحين (٦١) من بينهم (٣) سيدات، فيما بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع (٣٨٤٢٢٩) ناخباً وناخبة.

وتجدر الإشارة إلى أن موعد الانتخابات كان مقرراً في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٧/٦م إلا أنه جازى حكم المحكمة الدستورية الخاص بإبطال مجلس الأمة (ديسمبر ٢٠١٣) وللأسباب التي طرأت على الساحة السياسية، تم تأجيل يوم الاقتراع في انتخابات المجلس البلدي إلى يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٩/٢٨م، مما انعكس ذلك على بعض ملامح العملية الانتخابية وخصوصاً في الانتخابات الفرعية حيث أجريت بوقت مبكر جداً، وكذلك في عزوف الكثير من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم لطول فترة الدعاية الانتخابية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات المجلس البلدي:

أولاً: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

(١) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

أصدر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قراراً بتشكيل "اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات" برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وعضوية (٨) من المستشارين ووكيل وزارة العدل بصفته، وبين القرار ضرورة تيسير وتنظيم عمل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم، وقد رشحت اللجنة رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، حيث شارك (٣٩٩) من قضاة ووكلاء نيابة وأعضاء سلطة قضائية.

تمت إدارة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحاً وحتى فرز صناديق الاقتراع وظهور النتائج، وقد أوجدت تلك الإدارة رضاً عاماً لدى

المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

(٢) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

خصصت وزارة الداخلية خمسة مقار "مراكز الشفافية"، حيث يشرف كل مركز على دائرتين انتخابيتين، ومزودة بأرقام هواتف أرضية ونقالة للتبليغ عن الجرائم الانتخابية، وقد تم إبلاغ جمعية الشفافية الكويتية عن تلك الأرقام التي قامت بتعميمها للجمهور عبر وسائل عدة، علما بأنه كان من الأفضل أيضا لو تم نشر أرقام الهواتف عبر وسائل الإعلام الرسمية.

(٣) جرائم شراء أصوات:

لم تشهد انتخابات المجلس البلدي الحالية أية بلاغات عن شراء الأصوات.

(٤) الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجرائها على أساس قبلي / طائفي / ديني قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد أخذت الانتخابات الفرعية شكلا آخر يتناسب مع أوضاع النظام الانتخابي، والملاحظ ان الانتخابات الفرعية تمت في وقت مبكر جدا وقبل الانتخابات العامة بثلاثة شهور تماشيا مع الموعد السابق للانتخابات والذي كان مقررا له مطلع يوليو، وتركزت في الدوائر الانتخابية (السابعة و الثامنة والتاسعة و العاشرة) .

ثانيا ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

(١) التصويت طوال يوم الانتخابات:

- كان الإقبال ضعيفا في المشاركة في الانتخابات، ويعود ذلك إلى عدة أسباب قد يكون أهمها الثقافة العامة للدور التنموي للمجلس البلدي، والتغطية الإعلامية التي تكاد تكون معدومة من وسائل الإعلام العامة والخاصة، وكذلك إرجاء موعد إقامة الانتخابات البلدية عن مواعدها الأصلي في شهر يوليو الماضي .
- ترحيب جيد من رؤساء اللجان الانتخابية بالمراقبين المحليين عند زيارتهم للجان أثناء أوقات الاقتراع، إلا أن قيام أحد رؤساء اللجان الانتخابية - اللجنة الأصلية (٥٣) في منطقة الخالدية (ثانوية عبدالله العتيبي) - بإهانة مراقبي جمعية الشفافية بشكل علني وتسمية مسؤولين في الجمعية غير موجودين في اللجنة والتشكيك فيهم بشكل شخصي، أمر يبعث على الاستغراب ويعد شرخا واضحا في حيادية رئيس اللجنة، فالجمعية تعلم أن له الحق في منع أو السماح لأي شخص بالتواجد داخل اللجنة، ولكنه تجاوز ذلك فسمح للمراقبين بالدخول ثم أهانهم

- بصوت مسموع أمام المندوبين والمقترعين، لذلك ينبغي استبعاد هذا الشخص من المشاركة في إدارة أي انتخابات تالية، إننا التزمنا عدم التصعيد في هذا الموضوع حفاظا على سمعة الانتخابات الكويتية وتقديرا للمواقف المشرفة لشخص رئيس المجلس الأعلى للقضاء.
- تأخر بعض اللجان عن فتح باب الاقتراع في الوقت المحدد وهو الثامنة صباحا، لكن كل اللجان تقريبا كانت قد باشرت أعمالها في حلول الثامنة والنصف.
- عدم تواجد مندوبي المرشحين في بعض اللجان، ولم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقة في بعض الأحيان لمطابقة الاسم.
- توجد صعوبات أحيانا أمام ذوي الإعاقة من ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعدين الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم منصة خاصة للتصويت.
- استخدام الهاتف المحمول في قاعات الفرز والاقتراع في عدد من الحالات لمندوبي المرشحين والناخبين، مما يسهل للناخب تصوير ورقة الاقتراع بعد اختيار المرشح.
- توجد حالات تم فيها التصويت بصوت عالٍ لإسماخ الآخرين.
- عدد من العاملين مع المرشحين يوزعون المطبوعات الإعلانية داخل سور المدرسة.

(٢) الفرز:

- عدم التزام اللجان في البدء بعمليات الفرز في نفس الوقت.
- سارت عمليات الفرز بشكل سلسل وسريع وقد ساعد على ذلك قلة المقترعين.

ثالثا - دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية ومنها وزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

(١) وزارة الداخلية:

بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور كبير ومميز في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر العشر، اتخذت اللجنة الأمنية العليا لانتخابات المجلس البلدي ٢٠١٣ الوسائل والتدابير اللازمة لتأمين استلام صناديق الاقتراع من إدارة الانتخابات وتوزيعها على اللجان الانتخابية، حيث بلغ عدد مدارس الاقتراع (٨٨) مدرسة مقابل (٣٩٩) لجنة اقتراع، في وقت يبلغ عدد المشاركين في قيادة أمن الصناديق (١٨٣٠) عنصرا من مختلف الرتب ومن طلبه الأجهزة التعليمية بقطاع شؤون التعليم والتدريب.

٢) بلدية الكويت

قامت البلدية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، في حين بقيت عدد من الإعلانات المخالفة التي يبدو أن ذلك وقع بسبب كثرتها وغياب وجود غرامات مالية رادعة. أما في يوم الاقتراع فقد وقعت بعض التجاوزات من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

٣) وزارة الإعلام

لوحظ عدم تقديم الوزارة خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لمرشحي المجلس البلدي لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدد زمنية أسوأ بانتخابات مجلس الأمة، كما لوحظ ضعف التغطية الإعلامية لوزارة الإعلام وغياب التوعية بأهمية المجلس البلدي والمشاركة في انتخاباته، في حين أن التغطية الإعلامية لعمليات الفرز كانت جيدة.

التوصيات :

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموماً، وإدارة العملية الانتخابية خصوصاً مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

- ١) مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، مع أهمية توحيد نظام الدوائر الانتخابية لمجلس الأمة والمجلس البلدي .
- ٢) العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.
- ٣) مراجعة الموقف السياسي من موضوع الانتخابات الفرعية، فلا يجوز أن تكون مجرمة ولا يتم منعها.
- ٤) أعضاء المجلس البلدي الستة الذين يعينون بمرسوم ينبغي أن يكونوا من أصحاب الكفاءة والجدارة بناء على قراءة خبرات وتخصصات الفائزين العشرة، كما ينبغي أن يكون من بينهم ثلاث نساء.

انتهى